موقف الدرّة من مسائل الخلاف في إعراب شواهد المغني وجامع الدروس

الباحث: محمّد مظهر مشيمش اشراف : د. عبد البديع النيرباني ، د. أحمد العمر
طالب دكتوراه في جامعة حلب

ملخّص البحث:

كثُرتْ خلافاتُ النّحاةِ في الفروعِ، فبرزَتْ مدرستانِ رئيستانِ في النّحو العربيِّ القديمِ هما مدرسةُ البصرةِ ومدرسةُ الكوفةِ، ولكلٍّ منهما أسسٌ ومبادِئُ تختلفُ عن الأُخرى، وقد حرص الشّيخُ محمّد علي طه الدرّة2007م على بيانِ موقفِه من بعضِ مسائلِ الخلافِ المشهورةِ بينَ البصريينَ والكوفيينَ في إعرابِه للشّواهدِ النّحويّةِ الشّعريّةِ، وقد ركّزتِ الدراساتُ السّابقةُ على منهجِه في شرحِ الشّواهدِ وإعرابِها وموقفِه من بعضِ الأدواتِ وترجيحِه بعضَ آراءِ النّحاةِ، ولكنّها لم تتطرّقْ إلى موقفِه من مسائلِ الخلافِ، ويحاولُ هذا البحثُ أن يُبيّنَ موقفَه من بعضِ مسائلِ الخلافِ والمبدأَ الذي اعتمدَ عليه في الترجيحِ.

وانتهى البحثُ إلى أنّ الدرّةَ كانَ يميلُ إلى الرأيِ الذي ينسجمُ فيه الإعرابُ مع المعنى دونَ تكلّفٍ أو ضعفٍ أو حاجةٍ إلى التقديرِ والتأويلِ ولاسيّما إذا كانَ هذا الرأيُ تؤيّدُه كثرةُ الشّواهدِ المسموعةِ في المنظومِ والمنثورِ.

Al-Durra's Position on Disputed Issues Concerning the Grammatical (Analysis of the Evidences in (Shawahid al-Mughni) and (Jami al-Durus

Research Abstract

Disagreements among grammarians became widespread in matters of detail, leading to the emergence of two major schools in classical Arabic grammar: the Basran school and the Kufan school. Each school had its own foundations and principles, which differed from those of the other. Sheikh Muhammad Ali Taha al-Durra (2007) sought to clarify his position on some well-known issues of disagreement between the Basrans and Kufans through his grammatical analysis of poetic grammatical evidences. Previous studies have focused on his methodology in explaining and analyzing these evidences, his position on certain grammatical particles, and his preference for some grammarians' views. However, they have not addressed his position on disputed grammatical issues. This study attempts to clarify his position on some of these issues and the principle upon which he based his preferences.

The study concludes that al-Durra tended to favor the view in which the grammatical analysis accords with the meaning without contrivance, weakness, or the need for ellipsis and interpretation—particularly when that view is supported by a large number of transmitted examples in both poetry and prose.

كلمات مفتاحية:

(الدرّة – البصريون – الكوفيون – الشّاهد – الخلاف – إعراب).

(al-Durra– The Basrans– **The Kufans**– The citation– The controversy– **Inflection**).

مقدمة:

كثُرتْ خلافاتُ النّحاةِ في الفروعِ، فبرزَتْ مدرستان رئيستانِ في النّحو العربيِّ القديمِ هما مدرسةُ البصرةِ ومدرسةُ الكوفةِ، ولكلٍّ منهما أسسٌ ومبادِئُ تختلفُ عن الأُخرى، وانحازَ قسمٌ من النحاةِ- فيما بعد- إلى إحدى المدرستينِ يتمسّكونَ بآرائها ويردّونَ على خصومِهم بدافعِ العصبيّة، وحاولَ بعضُهم الآخرَ اختيارَ الأنسبِ من آراءِ هاتينِ المدرستينِ مع فتح بابِ الاجتهادِ.

ومع ظهور كتبِ الحواشي والتعليقاتِ والشّروحِ للشّواهدِ تباينَتْ مواقفُ النّحاةِ من مسائل الخلافِ فقد رجّحَ الشيخُ محمّدُ علي طه الدرّةُ في إعرابِه الشّواهدَ الشّعريّةَ لـ(مغني اللّبيبِ) و(جامعِ الدّروسِ العربيّةِ) الرأيَ الأنسبَ من جهةِ المعنى والبعيدَ عن الضّعفِ والتكلُّفِ من جهةِ الصّناعةِ النحويّةِ دونَ تعصُّبٍ للبصريينَ أو الكوفيينَ أو أحدٍ من النّحاةِ وإن ذاعَتْ شهرتُه وكثرَتْ مصنّفاتُه.

مشكلة البحث:

إذا كانَ النحوُ العربيُّ قد اصطبغَ بالأصولِ والقواعدِ التي وضعَها البصريّونَ فهذا لا يعني إنكارَ جهودِ الكوفيينَ والبغداديينَ والأندلسيينَ ومن تبعَهم. ولقد تعدّدتْ مواقفُ النّحاةِ في عصرنا في ترجيحِ الرأي الأنسبِ، وقد حرص الشّيخِ محمّد علي طه الدرّة على بيانِ موقفه من بعضِ مسائلِ الخلافِ المشهورةِ بينَ البصريينَ والكوفيينَ في إعرابِه للشّواهدِ النّحويّة الشّعريّةِ، وركّزتِ الدراساتُ السّابقةُ على منهجه في شرحِ الشّواهدِ وإعرابِها وموقفِه من بعضِ الأدواتِ وترجيحِه بعضَ آراءِ النّحاةِ، ولكنّها لم تتطرّق إلى موقفه من مسائل الخلاف.

أسئلة البحث:

1- ما أبرزُ المسائلِ التي أيّدَ الدرّةُ فيها قولَ البصريينَ؟

2- ما أبرزُ المسائلِ التي أيّدَ الدرّةُ فيها قولَ الكوفيينَ؟

3- ما المبدأ الذي اعتمدَ عليه الدرّةُ في تأييدِ البصريينَ أو الكوفيينَ؟

أهداف البحث:

1- إبرازُ بعضِ المسائلِ التي أيّدَ الدرّةُ فيها البصريينَ.

2- إبرازُ بعضِ المسائلِ التي أيّدَ الدرّةُ فيها الكوفيينَ.

3- توضيحُ المبدأِ الذي اعتمدَ عليه الدرّةُ في ترجيحِ قولِ البصريينَ أو الكوفيينَ.

أهمّيةُ البحث:

يفيدُ هذا البحثُ في معرفةِ الأساسِ الذي يجبُ على النحويّ الاعتمادُ عليه في اختيارِ الرأي الصحيحِ من آراءِ البصريينَ أو الكوفيينَ وهو مراعاةُ الرأيِ الأنسبِ للمعنى والذي لا تكلَّفَ فيه ولا ضعفَ، ويشكّلُ إضافةً إلى الدّراساتِ السابقةِ التي ركّزتْ على جهودِ الشيخِ محمّد علي طه الدرّة النحويّةِ ومنهجِه في الشرحِ والإعرابِ.

حدوده:

الشواهدُ النحويّةُ الشّعريّةُ التي شرحَها الدرّةُ وأعربَها في كتابِه (فتح القريب المجيب إعراب شواهد مغني اللَّبيب) و(فتح ربّ البريّة إعراب شواهد جامع الدروس العربيّة).

منهج البحث:

المنهجُ المتّبعُ في هذا البحثِ هو المنهجُ الوصفيُّ التحليليُّ الذي يرصدُ اهتمامَ الدرّةِ بمسائلِ الخلافِ في شرحِ الشّواهدِ وإعرابِها ويُناقشُ رأيَ الدرّةِ فيما يراه ويرجّحُه من مسائل الخلافِ في شرحِه وإعرابِه.

أوّلاً – أبرزُ ما وافقَ فيه الدرّةُ البصريينَ:

1- الجزم بـ (إذا) ضرورةٌ شعريّةٌ:

في الشّاهد (140) من (فتح القريب المجيب):

استغنِ ما أغناكَ ربُّكَ بالغِنَى وإذا تصبْكَ خَصَاصَةٌ فتجمَّلِ

أعربَ الدرّةُ[1] (تصبْك) مضارعاً مجزوماً لأنّه فعلُ الشّرط، ونبّهَ على أنّه مجزومٌ للضرورةِ الشّعريّةِ جرياً على مذهبِ البصريينَ، ثمَّ بيّنَ أنَّ الكوفيينَ يُجيزونَ الجزمَ بها في الشّعرِ والنثرِ، فلا يكونُ الجزمُ بها ضرورةً شعريّةً عندهم، ثمَّ اختارَ مذهبَ البصريينَ.

(1) انظر فتح القريب المجيب 291/1.

المناقشة :

قالَ سيبويهِ في الجزمِ بـ(إذا): «وقد جازَوا بها في الشّعرِ مضطرّينَ، شبَّهُوها بـ (إنْ)، حيثُ رأوها لما يُستقبَلُ، وأنَّها لا بدَّ لها من جَوابٍ»[1].

ولم يخصَّ ابنُ مالكٍ الجزمَ بها في الضّرورةِ الشّعريّةِ، ولكنّ كلامَه يُشعِرُ بقلّةِ الشّواهدِ النثريّةِ التي جاءَتْ فيها جازمةً، قال بعدَ أنْ ذكرَ الشّاهدَ: «ولو قِيلَ: إنَّ هذا ليسَ بضرورةٍ لتمكّنِ الجازمِ بـ (إذا) مِنْ أنْ يجعلَ مكانَها (متى) الشّرطيّةَ لكانَ قولاً لا رادَّ له إلّا بأنْ يُقالَ: لو كانَ جائزاً في غيرِ الشّعرِ ما عُدِمَ ورودُه نثراً»[2]. وقد صرّحَ ابنُ مالكٍ[3] في موضعٍ آخرَ بندرتِه في النثرِ، واستشهدَ بقولِ النبيّ لعليٍّ وفاطمةَ رضيَ اللَّهُ عنهما: «إذا أخذْتُما مضاجعكما تُكبِّرا أربعاً وثلاثينَ وتحمِّدا ثلاثاً وثلاثينَ»[4].

ونقلَ المراديُّ[5] أن الكوفيينَ أجازوا الجزمَ بها مطلقاً. ورأىَ عبّاس حسن[6] أنَّ الحديثَ قد يكونُ بلغةِ من يحذفُ النونَ من الأفعالِ الخمسةِ مطلقاً في جميع الحالات، ثمَّ نبّهَ على أنّها لغةٌ نادرةٌ لا يصحُّ الأخذُ بها اليوم.

فالدرّةُ اختارَ مذهبَ البصريينَ لندرةِ السّماعِ في الشّواهدِ النثريّةِ. وأمَّا الحديثُ الشريفُ الذي استشهدَ به ابنُ مالكٍ فيطرقُه الاحتمالُ فلا يجوزُ الاستدلالُ به.

2- الناصبُ للمضارعِ بعد (حتّى) :

في الشَّاهدِ (203) من (فتح القريب المجيب) وهو الشّاهدُ (144) من (فتح ربّ البريّة):

ليسَ العَطاءُ من الفضولِ سَماحةً حتَّى تجودَ وما لديكَ قليلُ

(1) الكتاب 61/3.

(2) شرح الكافية الشافية لابن مالك 1584/3.

(3) انظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: 71-72.

(4) صحيح البخاري 19/5. ورُوي الحديثُ أيضاً في موضعٍ آخر 70/8 بلفظِ: (فكبِّرا ثلاثاً وثلاثينَ ..) . وفي صحيح مسلم 2019/4 ذُكِرَ الحديث برواية: (إذا أخذتما مضاجعكما أنْ تُكبِّرا اللَّهَ أربعاً وثلاثين) .

(5) انظر الجنى الدّاني: 368 .

(6) انظرِ النحو الوافي 441/4.

ذكرَ الدرّةُ[1] أنّ (حتّى) في الشّاهدِ حرفُ جرٍّ، وهي بمعنى (إلّا)، والمضارعُ بعدَها (تجودَ) منصوبٌ بأنِ المضمرةِ، خلافاً للكوفيينَ الذينَ يجعلونَ الناصبَ (حتّى) ذاتَها.

المناقشة:

أبرزُ ما ذكرَه النحاةُ في هذه المسألةِ:

– علّةُ نصبِها الفعلَ بنفسِها عند الكوفيينَ[2] أنّها بمعنى (كي) في مثلِ: (أَطِعِ اللَّهَ حتَّى يدخلَكَ الجنَّةَ) أو بمعنى (إلى أنْ) في مثلِ: (اذكرِ اللَّهَ حتَّى تطلعَ الشمسُ) فإذا كانَتْ بمعنى (كي) أو (أنْ) فقد قامَتْ مقامَهما، وصارَتْ بمنزلةِ واوِ القسمِ التي قامَتْ مقامَ الباءِ وعملَتْ عملَها.

– والعلّةُ عند البصريّينَ ومَنْ وافقَهم من النّحاةِ[3] أنَّ (حتّى) تجرُّ الأسماءَ، وما يعملُ في الأسماءِ لا يعملُ في الأفعالِ، وكذا العكسُ، وردُّوا[4] على الكوفيينَ بأنّه يجوزُ إظهار (أنْ) بعد (حتّى) على مذهبِ الكوفيينَ، ولو كانَتْ بدلاً لا يجوزُ إظهارُها لكيلا يجتمعَ البدلُ والمبدَل منه، كما لا يُجمَعُ بينَ واوِ القسمِ والباءِ.

ونبّهَ الرّضيُّ[5] على أنَّ الاعتراضَ لا يقعُ على جميعِ الكوفيينَ في أنَّ عاملَ الاسمِ لايعملُ في الفعلِ، لأنَّ الجرَّ بـ (حتّى) ليسَ مذهبَ جميعِ الكوفيينَ، فالكسائيُّ[6] يرى أنَّ (حتّى) ليسَتْ من حروفِ الجرِّ، والمجرورُ بعدها في مثل قوله تعالَى: ﴿سلامٌ هي حتّى مطلعِ الفجرِ﴾ بتقدير حرفِ الجرِّ (حتّى انتهى إلى مطلعِ الفجرِ) ثمَّ حُذِفَ (انتهى إلى) للتخفيفِ، وأشارَ أيضاً إلى أنَّه يُمكنُ أنْ يُعترَضَ عليهِ بأنَّ (حتّى) غيرُ مختصّةٍ فكيفَ نصبتِ الفعلَ ؟ وبأنَّ حذفَ حرفِ الجرِّ وبقاءَ عملِه قليلٌ جدّاً فكيفَ اطَّردَ بعدَ (حتَّى) ؟ وأيضاً كيفَ اطّردَ حذفُ الفعلِ بعدَها مع جرِّ الاسمِ ؟

(1) انظر فتح القريب المجيب 396/1، وفتح ربّ البريّة 282/1.

(2) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف 598/2 .

(3) انظر المقتضَب 38/2.

(4) انظرِ الإنصاف في مسائل الخلاف 600/2 .

(5) انظر شرح الرّضي على الكافية 54/4.

(6) انظر شرح الكتاب للسيرافي 209/3، والإنصاف في مسائل الخلاف 597/2–598، وشرح المفصّل لابن يعيش 467/4، والجنى الداني : 542، والتذييل والتكميل 241/11.

– وبيَّنَ الدّماميني[1] أنَّ ما ذكرَه البصريّونَ يُشكِلُ في مثلِ: (أيَّ رجلٍ تضربْ أضربْ) فإنَّ (أيّ) الشرطيّة عملتِ الجزمَ في الفعلِ والجرَّ في الاسم (رجلٍ)، والجوابُ عنه: إنَّ (أيّ) جزمَتْ من جهةِ تضمّنِها معنى (إنْ) الشرطيّةِ، وأمَّا جرُّها فليسَ من هذهِ الجهةِ، فالمقصودُ أن تكونَ عاملةً من نفسِ الجهةِ. وتنتقضُ هذه القاعدةُ عند الكوفيينَ في اللّامِ الزائدةِ في مثل (ما كانَ زيدٌ ليفعلَ) لأنَّها تعملُ الجرَّ في الاسم بالإجماعِ، وتنصبُ المضارعَ بذاتِها، وهي للتأكيدِ في الحالتينِ.

وما قالَه البصريّونَ مذهبُ جمهورِ النّحاةِ، وقد اختارَه الدرّةُ مراعاةً للصّناعةِ النحويّةِ.

3– إعراب الاسم المرفوع بعد (إذا):

في الشاهدِ (218) من (فتح القريب المجيب):

إذا رَيدَةٌ من حيثُ ما نفَحَتْ لهُ أتَاهُ برَيَّاها خَليلٌ يُواصلُهْ

أعربَ الدرّةُ[2] (ريدةٌ) على مذهب البصريينَ فاعلاً لفعلٍ محذوفٍ يفسّرُه ما بعده، ونبّهَ على أنَّ الكوفيينَ يُعربونَ (رَيدةٌ) مبتدأً، ويجعلونَ جملة (نفحَتْ) خبراً لها، واختارَ الدرّةُ قولَ البصريينَ.

وفي الشّاهد (154) من (فتح ربّ البريّة):

إذا النَّعجَةُ الأَدْماءُ باتَتْ بقَفْرَةٍ فأيَّانَ ما تعدِلْ به الرّيحُ تنزِلِ

أعربَ الدرّةُ[3] (النعجة) فاعلاً لفعلٍ محذوفٍ يفسّرُه ما بعدَه على مذهبِ البصريينَ، ثمَّ بيّنَ أنّ للكوفيينَ ثلاثةَ أعاريبَ في مثلِ هذا التركيبِ: الأوَّلُ فاعلٌ للفعلِ المذكورِ بعدَه لأنّهم يُجيزونَ تقديمَ الفاعلِ على الفعلِ، والثاني مبتدأٌ، والجملةُ بعدَه خبرٌ له، والثالثُ يوافقونَ فيه البصريينَ في جعلِه فاعلاً لفعلٍ محذوفٍ يُفسّرُه ما بعدَه.

وفي الشّاهد (250) من (فتح القريب المجيب):

علامَ تقولُ الرّمحَ يُثقلُ عاتقي إذا أنا لم أَطعُنْ إذا الخيلُ كرَّتِ؟

(1) انظر شرح الدّماميني على المغني 460/1.

(2) انظر فتح القريب المجيب 415/1.

(3) انظر فتح ربّ البريّة 301/1–302 .

أعربَ الدرّةُ[1] (أنا) فاعلاً لفعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُه ما بعدَه، وذكرَ أنَّ من النّحاةِ من يعربُه توكيداً للضميرِ المستترِ في الفعلِ المحذوفِ.

المناقشة:

لم يذكرِ الأنباريُّ هذه المسألةَ في مسائلِ الخلافِ، وأبرزُ ما في كتبِ النحو فيما يتعلَّقُ بهذهِ المسألةِ:

الكوفيّونُ[2] لا يجعلونَ (إذا) مختصّةً بالدّخولِ على الجملةِ الفعليّةِ لأنَّها ليسَتْ عريقةً في الشّرطِ مثل (إنْ) فأجازوا دخولَها على الاسميّةِ، وأن يكونَ الاسمُ المرفوعُ بعدَها مبتدأً، والجملةُ بعده خبرٌ وأمَّا البصريّونَ: فالمشهورُ في النقلِ عن سيبويه[3] أنَّه لا يُجيزُ أنْ يأتي بعد (إذا) إلّا فعلٌ ظاهرٌ أو مقدّرٌ، فإذا جاءَ بعدَها اسمٌ مرفوعٌ فلابدّ من تقديرِ عاملٍ محذوفٍ يفسِّرُه غالباً المذكورُ بعدَه. وقيلَ[4]: إنّ سيبويهِ يجيزُ أنْ يأتيَ بعد (إذا) مبتدأٌ بشرطِ أن يكونَ الخبرُ جملةً فعليّةً. وقِيلَ[5]: إنَّ سيبويهِ يُجيزُ على قبحٍ أن يأتي بعد (إذا) وغيرِها من أدواتِ الشّرطِ مبتدأٌ إذا كانَ الخبرُ فعلاً، وما قاله سيبويه بعد أن ذكرَ قبحَ ابتداءِ الأسماءِ بعد (إذا) و (حيث): «ويقبحُ إنِ ابتدأْتَ الاسمَ بعدَهما إذا كانَ بعدَه الفعل. لو قلْتَ: اجلسْ حيثُ زيدٌ جلسَ وإذا زيدٌ يجلسُ كانَ أقبحَ من قولِكَ: إذا جلسَ زيدٌ وإذا يجلسُ وحيثُ يجلسُ وحيثُ جلسَ»[6].

وأمَّا المبرّدُ[7] والسّيرافيُّ[8] فإنّهما لا يُجيزانِ أن يرتفعَ ما بعدَها بالابتداءِ، ولا يُفرِّقانِ بينها وبين (إنْ) الشرطيّة في اختصاصِها بالدّخولِ على الجملةِ الفعليّةِ. ووافقَ أبو عليٍّ الفارسيّ[1] ما قالَه سيبويهِ والمبرّدُ، وجعلَ نظيرَ هذا الإضمارِ أن يقولَ شاعرٌ في الضّرورةِ الشّعريّة: (لم زيدٌ يقمْ)

(1) انظر فتح القريب المجيب 463/1 .

(2) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف 620/2، وشرح المفصّل لابن يعيش 122/3، وأوضح المسالك 106/3.

(3) انظر الجنَى الدّاني : 368، وشرح التسهيل 213/2، وشرح الرّضي على الكافية 460/1.

(4) انظر المساعد على تسهيل الفوائد 507/1.

(5) انظر الجنى الدّاني : 368، والمساعد 507/1 .

(6) انظر الكتاب 107/1 .

(7) انظر المقتضب 77/2 و 348/4، وشرح الرّضي على الكافية 460/1 .

(8) انظر شرح الكتاب للسّيرافيّ 75/1.

برفع زيدٍ على أنّه فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُه المذكورُ.

وأمَّا الأخفشُ[2] فقد اختارَ ما نُقِلَ عن سيبويهِ في جوازِ أنْ يأتيَ بعدَها مبتدأٌ، ولكنّه لم يُوجبِ الفعلَ بعدَها لأنَّها ليسَتْ عريقةً في الشّرطِ مثل (إنْ)[3]، وأمَّا (إنْ) فإنّه يُرجّحُ الفعلَ بعدَها، فقد قالَ في قوله تعالى: ﴿وإنْ أحدٌ من المشركينَ استجارَكَ فأجِرْه﴾ [التوبة/6]: «فابتدَأ بعد (إنْ)، وأنْ يكونَ رفعُ (أحدٌ) على فعلٍ مُضمرٍ أقيسُ الوجهينِ لأنَّ حروفَ المجازاةِ لا يُبتدَأُ بعدَها»[4].

ووافقَه ابنُ مالكٍ[5] لأنَّ طلبَ (إذا) للفعلِ ليسَ كطلبِ (إنْ)، وذكرَ مجموعةً من الشواهد وقعَ الاسمُ فيها بعد (إذا) مبتدأً لأنّه لا يصحُّ إضمارُ الفعلِ بعدَها كقولِ الشّاعرِ :

إذا باهليٌّ تحتَه حَنظليَّةٌ له ولدٌ منها فذاكَ المُذرَّعُ

واعترضَ أبو حيّانَ على ابنِ مالكٍ وعلى ما ذكرَه من شواهدَ بقولِه: «والصّحيحُ أنَّ ذلكَ لا يجوزُ، إذْ ما ذكرُوه محتملٌ للتأويلِ، ولا يتعيَّنُ فيه الابتداءُ، ولا نثبتُ قانوناً كُلّياً ونخرجُ عنِ القانونِ المستقرِّ الثابتِ في لسانِ العربِ بالمحتمَلِ»[6].

وأمَّا إعرابُ الضمير (أنا) توكيداً فلأنَّ الفاعلَ إذا كانَ للمتكلِّمِ أو المخاطَبِ يجبُ أن يكونَ ضميراً مستتراً وجوباً، ومابعدَه توكيدٌ له.

فالدرّةُ اختارَ مذهبَ البصريينَ لأنّه الأنسبُ في الصّناعةِ النحويّةِ مع عدمِ فسادِ المعنى.

4- إعراب (ما) التعجبيّة:

في الشّاهد (29) من (فتح ربّ البريّة):

ما كانَ أسعدَ مَنْ أجابَكَ آخذاً بهُدَاكَ، مُجْتنِباً هَوًى وعِنادَا

(1) انظر التعليقة على كتاب سيبويه 179/2.
(2) انظر الجنى الدّاني : 368، ومغني اللّبيب : 138، وشرح التسهيل 213/2، والتذييل والتكميل 316/7.
(3) انظر شرح الرّضي على الكافية 460/1 .
(4) معاني القرآن للأخفش 354/1.
(5) انظر شرح التسهيل 213/2 .
(6) التذييل والتكميل 318/7.

أعربَ الدرّةُ (ما) نكرةً تامّةً مبنيّةً على السكونِ في محلِّ رفعِ مبتدأٍ، وخبرُها جملةُ (أسعد)، ثمَّ قالَ: «خُذْ هذا الإعرابَ، وهو المشهورُ عن سيبويهِ. وقالَ الأخفشُ: (ما) نكرةٌ موصوفةٌ، والجملةُ التي بعدَها صفةٌ لها، وقالَ أيضاً: هي موصولةٌ، والجملةُ التي بعدَها صلتُها، فله قولانِ، وعلى هذينِ القولينِ فالخبرُ محذوفٌ، والتقديرُ على الأوّل: (شيءٌ أسعدَ من أجابكَ عظيمٌ)، وعلى الثاني: (الذي أسعدَ من أجابكَ شيءٌ عظيمٌ). وقالَ الفرّاءُ وابنُ درسْتَويهِ: هي استفهاميّةٌ مَشوبةٌ بتعجّبٍ، والجملةُ التي بعدَها خبرٌ عنها، والتقديرُ: (أيُّ شيءٍ أسعدَ مَنْ أجابَكَ ؟)»[1].

المناقشة:

لا خلافَ بينَ النحاةِ في أنَّ (ما) قبلَ فعلِ التعجُّبِ (أفعلَ) اسميّةٌ في محلِّ رفعِ مبتدأٍ، والذي يدلُّ على اسميّتها أنّ في فعلِ التعجّبِ ضميراً مستتراً هو الفاعلُ يعود على (ما)، وما يعودُ عليه الضميرُ يجبُ أن يكونَ اسماً، ولكنَّ النحاةَ اختلفوا في معناها:

– ذهبَ سيبويهِ وجمهورُ البصريينَ[2] إلى أنَّها نكرةٌ تامّةٌ بمعنى شيءٍ، ووافقَهم ابنُ مالكٍ[3] لأنَّ قصدَ المتعجِّبِ الإعلامُ بأنَّ المتعجَّبَ منه ذو مزيةٍ إدراكُها جليٌّ وسببُ الاختصاصِ بها خفيٌّ فاستحقّتِ الجملةُ أنْ تُفتتحَ بنكرةٍ غيرِ مختصّةٍ ليحصلَ بذلكَ إبهامٌ متلوٌّ بإفهامٍ.

– وللأخفشِ ثلاثةُ أقوالٍ:

فالأوّلُ أجازَ فيه[4] أن تكونَ اسماً موصولاً، وخبرُها محذوفٌ وجوباً، فيحصلُ بقولِه إفهامٌ بذكرِ المبتدأِ وجملةِ الصلةِ وإبهامٌ بحذفِ الخبرِ. واعترضَ على قولهِ هذا ابنُ مالكٍ[5] لأنّه يُخالفُ النّظائرَ من وجهينِ: الأوّلُ تقدُّمُ الإفهامِ وتأخيرُ الإبهامِ، أيْ: أنَّ الصّلةَ تُوضِّحُ الموصولَ، والمرادُ إبهامُ ذاتِ السببِ لا إبهامُ ما يُنسَبُ إليه وهو الخبرُ، والثاني عدمُ وجودِ ما يسدُّ مسدَّ الخبرِ بشيءٍ يحصلُ به استطالةٌ كما في حذفِ خبرِ المبتدأِ بعد لولا، وفي حذفِه مع القسمِ (لعمرُكَ لأفعلَنَّ).

(1) انظر فتح ربّ البريّة 66/1.

(2) انظر الكتاب 72/1، والتعليقة على الكتاب 110/1، وشرح الكتاب للسيرافيّ 354/1، والمقتضَب 173/4، وشرح المفصّل لابن يعيش 412/4، وأوضح المسالك 225/3، وارتشاف الضّرب 2065/4.

(3) انظر شرح التسهيل 31/3.

(4) انظر التبيين عن مذاهب النحويين : 282، وشرح التسهيل 31/3، وأوضح المسالك 226/3.

(5) انظر شرح التسهيل 31/3 .

وأمّا الثاني فقد أجازَ فيه[1] أنْ تكونَ نكرةً موصوفةً بجملةِ (أفعلَ) بعدها، والخبرُ محذوفٌ وجوباً. وردَّ قولَه أبو حيّانَ[2] بأنَّ الصّفةَ تُخصِّصُ الموصوفَ، فهي قريبةٌ من الصّلةِ، فالإبهامُ إذْ ذاكَ ليسَ في ذاتِ السببِ، وإنَّما هو في الخبرِ المنسوبِ إلى السبب.

وأمّا القولُ الثالثُ[3] فقد وافقَ فيه سيبويهِ وجمهورَ البصريينَ.

– وذهبَ الفرّاءُ وابنُ دُرستَويهِ[4] إلى أنَّها استفهاميّةٌ، ونَسبَ ابنُ مالكٍ[5] هذا القولَ للكوفيّينَ، وضعّفَ قولَهم لأنَّ اللَّفظَ المجرَّدَ للاستفهامِ لا يتوجَّهُ ممّن يعلمُ إلى من لا يعلمُ. وضعَّفَ أيضاً قولَهم: إنّها للاستفهامِ والتعجُّبِ معاً لأنَّ الاستفهامَ المشوبَ بالتعجُّبِ لا يليهُ غالباً إلّا الأسماءُ كقولِه تعالَى: ﴿الحاقّةُ ۞ ما الحاقّةُ﴾ [الحاقّة/1–2]. وهذا الاعتراضُ فيه نظرٌ[6] لأنَّ (أفعل) على مذهبِ الكوفيينَ اسمٌ لا فعلٌ.

وخالفَ الكسائيّ[7] إجماعَ النّحاةِ فهي عندَه لا محلَّ لها من الإعرابِ.

ومن هذا نتبيّنُ أنَّ الدرّةَ اختارَ مذهبَ سيبويهِ لأنّه خالٍ من حذفٍ أو تأويلٍ دون داعٍ، ولكنَّه ذكرَ للأخفشِ قولينِ فقط، والمشهورُ في النقلِ عنه ثلاثةُ أقوالٍ.

ثانياً – ماوافقَ فيه الكوفيينَ:

1– الضمير (إيّاه) وفروعه:

ذكرَ الدرّةُ أنَّ البصريينَ يرونَ أنَّ الضميرَ (إيّا) وما بعده لواحقُ تدلُّ على الغيبةِ أو الخطابِ أو التكلُّم، وأمّاالكوفيونُ فيرونَ أنَّ (إيّاه) كلَّه هو الضميرُ، ثمَّ قالَ مؤيّداً الكوفيينَ: «وهذا الذي اخترْتُه في إعرابي لشواهدِ (المغني) وشواهدِ (جامعِ الدّروسِ العربيّةِ) وغيرهما ممّا هو مخطوطٌ لديَّ، وقد ناقشْتُ

(1) انظر توضيح المقاصد والمسالك 887/2، وأوضح المسالك 226/3، وشرح الأُشموني 263/2.
(2) انظر التذييل والتكميل 185/10.
(3) انظر التذييل والتكميل 183/10، وشرح التصريح 59/2.
(4) انظر ارتشاف الضّرب 2065/4، والمساعد 148/2، وشرح الأشموني 263/2.
(5) انظر شرح التسهيل 32/3.
(6) انظر توضيح المقاصد والمسالك 887/2.
(7) انظر ارتشاف الضّرب 2065/4، وشرح التصريح 58/2.

القولينِ في المقدّمةِ التي أعدَدْتها لإعادةِ طبعِ (فتحِ القريبِ المجيبِ) وأيّدْتُ قولَ الكوفيينَ بكثيرٍ من الأقوالِ وكثيرٍ من الشّواهدِ، انظر ما ذكرْتُه في آخرِ هذا الكتابِ تجدْ ما يسرُّكُ ويُثلجُ صدرَكَ»[1].

وفي نهايةِ الكتابِ[2] ذكرَ تنبيهاً بيّنَ فيه أنَّ البصريينَ لم يذكروا شواهدَ شعريّةً أو نثريّةً تُؤيِّدُ ما ذهبوا إليهِ سوى (إيَّاه وإيَّا الشوابِّ) وأمَّا الكوفيونَ فقد ذكروا شواهدَ كثيرةً منها الشّاهد (145 – 146) من كتابه المخطوط (فتح الكريم الواسع إعراب شواهد همع الهوامع)، وأشار بعد ذلكَ إلى أنَّ ابنَ مالكٍ جعلَ اللّفظَ برمّتِه ضميراً مبنيّاً حسْبَ حركةِ آخرِه وأنَّه حذَا حذوَه لعدّةِ أسبابٍ هي: الاختصارُ في الإعرابِ، وسهولةُ الفهمِ، وعدمُ ورودِ لفظ (إيّا) ضميراً مستقلّاً أبداً دونَ لواحقَ، وفسادُ قياسِ الضمائرِ على أسماءِ الإشارةِ لأنَّ أسماءَ الإشارةِ تُكتَبُ وتُلفَظُ بدونِ لواحقَ.

المناقشة:

اختلفَ النّحاةُ في الضمير (إيّاه) وفروعِه، وهذا أبرزُ ما نُقِلَ عنهم:

أ) مذهبُ الخليلِ: ذهبَ الخليلُ[3] إلى أنّ (إيّا) اسمٌ مضمرٌ يشبهُ المظهرَ لكثرةِ حروفِه، وقد أُضيفَ إلى الكافِ والهاءِ والياءِ لأنَّهُ لايفيدُ معنى بانفرادِه، ولايقعُ معرفةً بخلافِ غيرِه من المضمراتِ، فخُصَّ بالإضافةِ عوضاً عمَّا مُنعَهُ، ولايُعلَمُ اسمٌ مضمرٌ أُضيفَ غيرَه، وحكَى الخليلُ عن العربِ إضافتَه إلى الاسمِ الظّاهرِ في المثَلِ: (إذا بلغَ الرَّجلُ الستِّينَ فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوَابِّ)[4] وبيَّنَ أنّ وقوعَ الاسمِ الظَّاهرِ موقعَ هذه الحروفِ يدلُّ على أنَّها أسماءٌ في محلِّ خفضٍ. ورأى المازنيُّ[5] أنّه لولا قولُ العربِ (وإيَّا الشَّوابِّ) لكانتِ الكافُ للمخاطَبِ. ونُسِبَ هذا المذهبُ[6] أيضاً إلى

(1) انظر قواعد الإعراب : 199 .

(2) انظر قواعد الإعراب : 305 –306 .

(4) انظر الكتاب 279/1، والأصول251/2، والإنصاف 695/2، وعلل النحو :416، وسر صناعة الإعراب 312/1، واللّباب 479/1، وشرح ابن يعيش 100/3و 127/8، وشرح التسهيل 144/1.

(4) ممَّن صرَّحَ بأنَّه مثَلٌ ابنُ الأنباري في الإنصاف 695/2. وهو مشهورٌ في كتب النّحو بقولِ العربِ.

(5) انظر قول المازنيّ في شرح المفصَّل لابن يعيش 100/3 .

(6) انظر نسبته إلى الأخفش في شرح التسهيل 145/1، وشرح الكافية للرضي 425/2. ونسبته للمازني في: سرّ صناعة الإعراب312/1، وشرح ابن يعيش 100/3. وانظرْنسبته للسيرافيّ في شرح ابن يعيش 127/8 .

الأخفشِ والمازنيِّ والسِّيرافيِّ، واختارَه ابنُ مالكٍ[1] وقالَ لأنَّه منقولٌ بنقلِ العَدْلِ. وأمَّا ابنُ عصفورٍ[2] فنقلَ أنَّ (إيَّا) عند الخليلِ اسمٌ مُظهرٌ، وأنَّ اللّواحقَ ضمائرُ أُضيفَ إليها وهي في موضعِ خفضٍ.

ورُدَّ مذهبُ الخليلِ[3] بأنَّ (إيَّا) لم يقعْ إلا معرفةً ولم يقعْ نكرةً قطُّ، وقال ابن جنّي: «إذا ثبتَ أنّه مُضمرٌ فلا سبيلَ إلى إضافتِه على وجهٍ من الوجوهِ لأنَّ الغرضَ في الإضافةِ إنَّما هو التعريفُ والتخصيصُ، والمضمرُ على نهايةِ الاختصاصِ فلا حاجةَ به إلى إضافةٍ »[4].

ونبَّهَ أبو حيَّانَ[5] على أنَّ (إيَّا) لو كانتْ مضافةً لَلزِمَ إعرابُها لأنَّها ملازمةٌ لما ادَّعوا إضافتَها إليه، والمبنيُّ إذا لزمَ الإضافةَ أُعْرِبَ كـ (أيّ).

وحُمِلَ ما استشهدَ به الخليلُ على الشاذِّ في السَّماعِ والقياسِ[6] فلا يجوز القولُ: (إيَّاكَ وإيَّا الباطلِ)، قال أبوحيَّان: « أمَّا كونُها يخلفُها الاسمُ مجروراً فذلك من الشُّذوذِ بحيثُ لايُقاسُ عليه، قالَ بعضُ أصحابِنا: بلْ لنا أنْ نقولَ هذهِ المضافةُ إلى الظاهرِ ليستْ بـ (إيَّا) من (إيَّاك) وإنْ اتَّفقَتَا في اللَّفظِ، بل هي اسمٌ ظاهرٌ مثلُها في قولِه:

دعْنِي وإيَّا خالدٍ فلأقْطَعَنَّ عُرَا نِياطِهْ»[7].

ب) مذهبُ سيبويه: ليسَ في كتابِ سيبويهِ نصٌّ صريحٌ يبيِّن مذهبَه[8]، وما نُسِبَ إليه:

– العكبريُّ والرّضيُّ وأبو حيَّانَ والمراديُّ[1]: سيبويهِ يوافقُ الخليلَ في أنَّ (إيَّا) اسمٌ مُضمرٌ، ويخالفُه في أنَّ الكافَ والهاءَ والياءَ هي حروفُ معانٍ تبيِّنُ أحوالَ الضميرِ من تكلُّمٍ وخِطابٍ وغيبةٍ لامحلَ لها من الإعرابِ. ونُسِبَ هذا المذهبُ إلى الأخفشِ[2] أيضاً، ونسبَه ابنُ الأنباريِّ

(1) انظر شرح التسهيل 145/1، وارتشاف الضرب 930/2، والهمع 206/1.

(2) انظر شرح الجمل لابن عصفور 22/2، وارتشاف الضرب 930/2.

(3) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف 696/2.

(4) سرّ صناعة الإعراب 314/1 . وانظر شرح ابن يعيش 100/3.

(5) انظر الهمع 206/1. وانظر حاشية الصَّبَّان 196/1 بلا نسبةٍ لأبي حيَّان .

(6) انظر شرح الكتاب للرمّاني 538/2، والإنصاف697/2 ، واللُّباب 479/1، وشرح ابن يعيش 100/3.

(7) التذييل والتكميل 208/2. ويقصدُ ببعضِ أصحابنا ابنَ عصفور.

(8) في الكتاب 355/2 مايشيرُ إلى أنَّ (إيَّا) ضميرُ نصبٍ منفصلٌ يقعُ عند تعذّرِ وقوعِ ضميرِ النَّصبِ المتَّصل، ولكنَّ سيبويه لم يذكرْ حكمَ اتّصاله بالكاف والهاء والياء .

إلى البصريِّين[3]، واختارَه[4] أبو عليٍّ الفارسيُّ وابنُ جنّي وابنُ يعيشَ .

واعترضَ على هذا المذهبِ ابنُ مالكٍ[5] لمخالفتِه الأصولَ من عدَّةِ أوجهٍ: منها أنَّ هذه اللَّواحقَ لو كانتْ حروفاً لدخلَتِ اللّامُ على الكافِ كما تدخلُ على (ذلك) ، ولجازَ أيضاً تجريدُها من الميمِ في الجمعِ مثلما يجوزُ في (ذا) كقوله تعالَى: ﴿ذلك خيرٌ لكم وأطهر﴾ [المجادلة/12] ، ولو كانتْ حروفاً لم يُحتجْ إلى الياء في (إيَّاي) كما لم يُحتَجْ إلى الياءِ المضمومةِ في (أنا)، ومنها أنَّ الأصلَ عدمُ اشتراكِ اسمٍ وحرفٍ في لفظٍ واحدٍ، ومنها أنّه حلَّ مكانَها اسمٌ مجرورٌ فيما رواه الخليلُ عن العربِ.

– الخوارزميُّ[6]: مذهبُ سيبويهِ موافقٌ لمذهبِ الخليلِ في أنّه اسمٌ مضافٌ إلى مابعدَه، ولكنَّه اسمٌ مُظهرٌ لا مُضمرٌ لأنّ المُضمرَ تستحيلُ إضافتُهُ.

– ابنُ يعيشَ[7]: (إيَّا) عند سيبويهِ اسمٌ مبهمٌ لا ظاهرٌ ولا مضمرٌ كُنِّيَ به عن المنصوبِ، وجُعلَتِ الكافُ والياءُ والهاءُ بياناً عن المقصودِ، وأشارَ إلى أنَّ هذا المذهبَ يُنسَبُ إلى أبي الحسنِ الأخفشِ أيضاً.

ج) مذهبُ الفرّاءِ، ونسبَه ابنُ الأنباريِّ إلى الكوفيِّينَ وابنِ كَيْسانَ:[8]

مذهبُهم أنَّ الكافَ والهاءَ والياءَ هي الضمائرُ المنصوبةُ و(إيَّا) عِمادٌ لها لأنّ هذه الضمائرَ هي نفسُها في حال الاتّصالِ، ولكنْ عندما انفصلَتْ لم تقُمْ بنفسِها لأنَّها على حرفٍ واحدٍ فأُتِيَ بـ(إيَّا) لتعتمدَ هذه الحروفُ عليها، فصارَتْ (إيَّا) بمنزلةِ حرفٍ زائدٍ لا يحولُ بين العاملِ ومعمولِهِ.

(1) انظر اللّباب 479/1، وشرح الرَّضي على الكافية 425/2، وارتشاف الضرب 930/2، والجنى الدَّاني:536.

(2) انظر سرّ صناعة الإعراب 312/1، وشرح ابن يعيش 98/3، وارتشاف الضرب 930/2.

(3) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف 695/2.

(4) انظر اختيار أبي عليّ في سرّ صناعة الإعراب 318/1، وارتشاف الضرب 930/2. واختيار ابن جنّي في سرِّ صناعة الإعراب 314/1و 317، والجنى الداني 536. واختيار ابن يعيش في شرح المفصَّل 98/3 و127/8.

(5) انظر شرح التسهيل لابن مالك 145/1–146.

(6) انظر شرح المفصَّل للخوارزمي 146/2.

(7) انظر شرح ابن يعيش 101/3، والهمع 205/1 وفيه أنّ ابن دُرُسْتَويه قال: إنَّ (إيَّا) بينَ الظَّاهرِ والمضمرِ.

(8) انظر مذهب الفرَّاء في اللُّباب 480/1، وارتشاف الضرب 930/2، والجنى الدَّاني 536، والهمع 206/1 . ومذهب ابن كيسان والكوفيين في الإنصاف في مسائل الخلاف 69/2 .

وأشارَ المراديّ[1] إلى أنَّ النُّحاةَ لم يُصرّحوا في نقلِهم عن الفرَّاءِ فيما إذا كانَتْ هذه العِمادُ اسماً أو حرفاً، وردُّوا عليه بما يدلُّ على أنَّها اسمٌ تارةً وبما يدلُّ على أنَّها حرفٌ تارةً أُخرى. وأيَّد الرّضيُّ الكوفيينَ وقالَ: « وليس هذا القولُ ببعيدٍ من الصَّواب»[2].

ورُدَّ هذا المذهبُ[3] بأنَّ الضمائرَ المنفصلةَ يجبُ أنْ يكونَ لفظُها مخالفاً للفظِ الضمائرِ المتَّصلةِ وأنَّ (إيَّا) لوكانتْ عِماداً لكانتِ التَّاءُ في (أنتَ) وأخواتِها هي الضميرُ و(أنْ) عمادٌ لها، وبيّنَ العكبريُّ[4] أنَّ (إيَّا) على أربعةِ أحرفٍ ويبْعُدُ أنْ يُؤتَى بها لتقويةِ ما هو على حرفٍ واحدٍ.

د) ونُسِبَ إلى الكوفيين[5]: أنَّ (إيَّاك) بتمامِها مع كلِّ ما يتّصلُ بها من لواحقَ اسمٌ مُضمرٌ في موضعِ نصبٍ. وضعَّفَ هذا المذهبَ ابنُ جنِّي والرَّضي[6] لأنَّه ليس في الأسماءِ الظَّاهرةِ ولا المضمرةِ ما يختلفُ آخرُه فيكونُ تارةً كافاً وتارةً هاءً وتارةً ياءً. وذكرَ المراديُّ[7] أنَّ بعضَهم يجعلُ (إيَّاك) بتمامِه اسماً ظاهراً، ووصفَ هذا المذهبَ بالغرابةِ.

هـ) مذهبُ المبرِّد: أشارَ ابنُ الأنباريِّ[8] إلى أنَّ (إيَّا) عند المبرِّدِ اسمٌ مبهمٌ أُضِيفَ للتخصيصِ، ولا يُعلَمُ اسمٌ مُبهمٌ أُضيفَ غيرَه. وأجازَ ابنُ مالكٍ إضافةَ التخصيصِ للاسمِ المعرفةِ وقال إنّه يزدادُ وضوحاً بها.

و) مذهبُ الزجّاجِ[9]: ذهبَ الزجَّاجُ إلى أنَّ (إيَّا) اسمٌ مُظهرٌ خُصَّ بالإضافةِ إلى سائرِ

(1) انظر الجنى الداني : 536 .
(2) انظر شرح الرَّضي على الكافية 425/2 .
(3) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف 701/2، وشرح ابن يعيش 100/3 .
(4) انظر اللّباب 480/1 .
(5) انظر الإنصاف 695/2، وشرح المفصّل للخوارزميّ 145/2، والجنى الدَّاني 536، والهمع 206/1 .
(6) انظر سرّ صناعة الإعراب 315/1، وشرح الرَّضيّ على الكافية 425/2.
(7) انظر الجَنَى الدَّاني: 537 .
(8) انظر الإنصاف 695/2 . وانظر إجازة ابنِ مالكٍ لهذه الإضافةَ في شرح التسهيل 146/1 .
(9) انظر مذهب الزجّاج في الإنصاف 695/2، وسرّصناعة الإعراب314/1، وشرح ابن يعيش 100/3، وشرح التسهيل لابن مالك 144/1، وشرح الرَّضيّ على الكافية 425/2، والجنَى الدَّاني: 536، والهمع 206/1.

المضمراتِ، وأنَّ الكافَ والهاءَ والياءَ في موضعِ جرٍّ بالإضافة. ونسبَ ابنُ عصفورٍ هذا المذهبَ للخليلِ كما تقدَّم ، ونُسِبَ إلى السِّيرافيِّ أيضاً[1]. ورُدَّ هذا القولُ[2] بأنّ (إيَّا) هو اسمٌ مُضمرٌ لأنَّه يقتَصِرُ على نوعٍ واحدٍ من الإعرابِ وهو النَّصبُ، وأنّه لايختصُّ بالإضافةِ إلى المضمراتِ لأنَّه جاءَ بعدَه اسمٌ مُظهرٌ في المَثَلِ الذي رواه سيبويه عن الخليلِ، وأنَّه لو كان مظهراً لجاز أنْ يُقالَ: (ضربْتُ إيَّاكَ) كما يُقالُ (ضربتُ زيداً) .

هذه هي مذاهبُ النُّحاةِ في (إيَّا) ومايتّصلُ به من لواحق، ولا يخفَى ما فيها من تعدُّدِ الآراءِ واضطرابِ نسبتِها إلى النُّحاةِ من البصريينَ أو الكوفيينَ، وما منْ رأيٍ إلاَّ يمكنُ الاعتراضُ عليهِ، لذا اختارَ الدرّةُ أسهلَ هذه المذاهبِ غيرَ مبالٍ بمن ضعَّفَ هذا المذهبَ.

2- مجيءُ التصغيرِ للتعظيم:

في الشَّاهدِ (67) من (فتح القريب المجيب):

وكلُّ أُناسٍ سوفَ تدخلُ بينهمْ دُوَيْهِيَةٌ تصفرُّ منها الأناملُ

بيّنَ الدرّةُ[3] أنّ تصغيرَ (داهية) على (دويهية) يُفيدُ على مذهبِ الكوفيينَ التعظيم، أي: (داهيةٌ عظيمةٌ)، وأمَّا على مذهبِ البصريينَ فيُفيدُ التقليلَ لدقّتها وخفائِها، فإن كانتْ عظيمةً في نفسِها فهي سريعةُ الوصولِ، فبالنظرِ إلى هذا المعنى صُغِّرَتْ إشارةً إلى تقليلِ المدّةِ وتحقيرِها. وقد اختارَ الدرّةُ رأي الكوفيينَ لأنّه أولى بالاعتبارِ كما ذكرَ.

وفي الشّاهد (227) من (فتح القريب المجيب):

فويقَ جُبيلٍ شامخٍ لن تنالَه بقُنَّتِهِ حتَّى تكِلَّ وتعملا

ذكرَ الدرّةُ[4] أنَّ الشّاهدَ في البيتِ تصغيرُ (جُبيل) للتكثيرِ والتعظيم، وأنَّ الغالبَ في التصغيرِ أن يفيدَ التقليلَ والتحقيرَ، ونقلَ عن الدّسوقيّ[5] التفريقَ بين المترادفينِ (التكثير والتعظيم) و(التقليل

(1) انظر نسبته للسيرافي في شرح المفصّل للخوارزمي 109/4، وشرح الرَّضيّ على الكافية425/2.

(2) انظر الإنصاف 697/2، وسرّ صناعة الإعراب 316/1، وشرح ابن يعيش 98/3-99 .

(3) فتح القريب المجيب 149/1 .

(4) انظر فتح القريب المجيب 433/1 .

(5) انظر حاشية الدّسوقيّ 370/1 .

والتحقير) بأنَّ التعظيمَ والتحقيرَ يرجعانِ للكيفِ، وبأنَّ التكثيرَ والتقليلَ يرجعانِ للكمّ.

المناقشة:

ذهبَ الكوفيُّونَ ومنْ وافقَهم مِنَ النُّحاةِ[1] إلى أنَّ التَّصغيرَ قد يأتي للتَّعظيمِ، والبصريُّونَ[2] ينكرونَ مجيءَ التَّصغيرِ للتعظيمِ لأنَّ ذلكَ يؤدِّي إلى التناقضِ.

وممَّن أيّدَ الكوفيينَ معلّلاً صحّةَ مذهبِهم أبو عليٍّ الفارسيّ، قالَ بعد أن ذكرَ الشّاهدَ: «واصفرارُ الأنامِلِ يكونُ من أكبرِ الدّواهي لأنّه يحدثُ عندَ الموتِ، وهذا يدلُّ على أنَّ التحقيرَ قد يُعنَى به تعظيمُ الأمرِ»[3].

وبيّنَ ابن الأنباريّ أنَّ التصغيرَ من الأضدادِ بقولِه: «ومن الأضدادِ أيضاً التصغيرُ، يدخلُ لمعنى التحقيرِ ولمعنى التعظيمِ»[4]. فأثبتَ تصغيرَ التعظيمِ وذكرَ له عدّةَ شواهدَ .

وردَّ الخفّافُ[5] على البصريّينَ بأنَّ التصغيرَ والتعظيمَ لايتناقضانِ لأنَّهما لم يردَا على شيءٍ واحدٍ، إذِ التَّصغيرُ في اللَّفظِ، والتَّعظيمُ فيما يدلُّ عليهِ اللَّفظُ، وجعلَ ذلكَ نظيرَ إدخالِ العربِ لفظَ الذَّمِ على المدحِ في قولِهم: (قاتلَهُ اللَّهُ ما أشعرَه!)، فبعضُ أبوابِ العربيَّةِ يدخلُ على بعضٍ.

وقال ابنُ سيده معلّلاً مجيءَ التصغيرِ للتعظيمِ: « والجبلُ الذي هذه حاله ليس بجبيلٍ، إنَّما هو جَبَلٌ، وإنّما وجهُ تصغيرِ التعظيمِ أنَّ الشيءَ قد يعظُمُ في نفوسِهم حتَّى ينتهي إلى الغايةِ، فإذا انتهى إليها عُكِسَ إلى ضدِّه لعدمِ الزيادةِ في تلك الغايةِ، وهو مشهورٌ من رأي القدماءِ الفلاسفةِ الحكماءِ أنَّ الشيءَ إذا انتهَى انعكسَ إلى ضدِّه، ولذلك جعلَ سيبويهِ الفعلَ الذي يتعدَّى إلى ثلاثةِ مفاعيلَ، وهي نهايةُ

(1) انظر ليس في كلامِ العربِ: 192، والإنصاف 138/1، واللُّباب 158/2، وشرح ابن يعيش 13/5، والمنتخب 218/1، وشرح الجمل لابن عصفور 289/2، واللُّمحة 654/2، وتوضيح المقاصد 1419/3، والمساعد 492/3.

(2) انظر مذهبهم في شرح الكتاب للسيرافيّ 164/4، واللُّباب 158/2، وشرح ابن يعيش 13/5.

(3) كتاب الشعر: 391.

(4) الأضداد في كلام العرب: 291.

(5) انظر المنتخَب الأكمل على كتاب الجُمَل 218/1–219.

التعدِّي بمنزلةِ الفعلِ الذي لا يتعدَّى إلى مفعولٍ، قالَ: لأنه لمّا انتهى فلم يتعدَّ صارَ بمنزلةِ ما لا يتعدَّى. وهذا منه ظريفٌ جداً»[1] .

ونقلَ الرضيّ[2] أنّ التصغيرَ قد يأتي للتعظيمِ، فيكونُ من بابِ الكنايةِ، فيُكنَّى بالصّغرِ على بلوغِ الغايةِ في العِظَمِ لأنَّ الشيءَ إذا جاوزَ حدُّهَ جانسَ ضدَّه، ونقل أيضاً أنّه قيلَ في (دويهيّة): إنَّ تصغيرَها على حسبِ احتقارِ النَّاسِ لها وتهاونِهم بها، فالمرادُ بها الموتُ، أيْ يجيئُهم ما يحتقرونَه مع أنَّه عظيمٌ في نفسِه ونقلَ أيضاً أنّه قيلَ في (جُبيل): إنَّ المرادَ دقّةُ الجبلِ وإنْ كانَ طويلاً، وهذا أشدُّ لصعودِه.

ورأى الدّماميني أنَّ تصغيرَ (فويق) و(جُبيل) للتقليلِ: «فالتصغيرُ في كلٍّ من (فويق) و(جُبيل) للتقليلِ، ولا يجوزُ أنْ يُرادَ به التحقيرُ لمنافاةِ وصفِه بما ذكرَ للحقارةِ»[3] . ورجّحَ أن يكونَ تصغيرُ (دويهيّة) للتعظيمِ بقوله: «فالظّاهرُ أنَّه للتعظيمِ لا للتقليلِ، وقولُ القائلِ: الدّاهيةُ إذا كانتْ عظيمةً كانَتْ سريعةَ الوصولِ، فالتصغيرُ لتقليلِ المدّةِ فيه تعسُّفٌ»[4].

ومن أيّدَ البصريينَ لجأَ إلى تأويلِ ما وردَ من شواهدَ: فابنُ يعيشَ[5] والعُكبريّ[6] يرَيانِ أنَّ تصغيرَ (دويهيّة) للتحقيرِ لأنَّ المرادَ أنَّ أصغرَ الأشياءِ قد يُفسِدُ الأصولَ العِظامِ، فحتفُ النفوسِ قد يكونُ تصغيرَ الأمرِ الذي لا يُؤبَه له، وكذلك تصغيرُ (جُبيل) للتحقيرِ لأنَّ المرادَ أنَّه صغيرُ العُرضِ، دقيقُ الرّأسِ، شاقُّ المصعدِ لطولِه وعلوِّه . وأمّا ابنُ عصفورٍ فقد قالَ بعد أن ذكرَ شواهدَ الكوفيينَ: «وهذا كلُّه لا حُجّةَ فيهِ، فأمَّا البيتُ الأوَّلُ فيريدُ به أنَّ الجبلَ لصغرِه وارتفاعِه يصعبُ على سالكِه لوعورتِه وضيقِ طُرقِه، فلن ينالَه بقُنَّتِهِ حتَّى يكلَّ ويعملَ، ولو كانَ كبيراً لاتّسَعَتْ طرقُهُ..... وأمَّا الثالثُ

(1) شرح أبيات المغني للبغدادي 274/1.
(2) انظر شرح الشافية للرضي 191/1 .
(3) انظر شرح الدّماميني على المغني 497/1 .
(4) شرح الدّماميني على المغني 497/1 .
(5) انظر شرح المفصّل لابن يعيش 395/3-396 .
(6) انظر اللُّباب في علل البناء والإعراب 159/2 .

فالمرادُ بتصغيرِ الدَّاهيةِ فيهِ أنَّها خفيفةٌ لا يُعلَمُ سببُها، وإنْ كانَ فعلُها عظيماً لأنَّها تأتي على ما عَظُمَ من المخلوقاتِ فصُغِّرَتْ بالنظرِ إلى خفائِها»[1].

وممّا سبق نرَى أنَّ الدرّةَ يجيزُ أن يأتي التصغيرُ للتعظيمِ على مذهب الكوفيينَ مراعاةً للمعنى ولعدمِ التكلُّفِ في التأويلِ والتقديرِ، ولكنَّه نصَّ على أنَّ ذلكَ قليلٌ.

3- مجيء (أو) بمعنى الواو لمطلق الجمع:

في الشاهد (99) من (فتح القريب المجيب):

قالَتْ: ألا لَيْتَما هذا الحمامُ لنا إلى حمامتِنا أو نصفُه فَقَدِ

فحَسَّبُوه فأَلْفَوهُ كما ذكَرَتْ سِتّاً وستّينَ لم تَنْقُصْ ولم تَزِدِ

بيّنَ الدرّة[2] أنَّ الشّاهدَ في البيتِ مجيءُ (أو) في قول الشاعر (أو نصفه) بمعنى الواو لمطلقِ الجمعِ، ثمَّ ذكرَ ما يشبهُ الشّاهدَ وهو قولُ ابنِ أحمرَ الباهليّ[3]:

ألا فالْبَثَا شَهْرينِ أو نصفَ ثالثٍ إلى ذاكُما ما غَيَّبَتْني غِيابِيا

ثمَّ نقلَ ما استشهدَ به ابنُ مالكٍ بالحديثِ الشّريفِ: «اسْكُنْ حراء، فما عليكَ إلّا نبيٌّ أو صِدّيق أو شَهيد» و«كُلْ ما شِئْتَ والبسْ ما شِئْتَ ما أخطأَتك خِصلتانِ: سَرَفٌ أو مَخِيلة».

المناقشة:

اكتفَى الدرّةُ بذكرِ الشواهدِ التي تؤيِّدُ كلامَ الكوفيينَ معتمداً على كثرةِ السّماعِ دون حاجةٍ إلى التعليلِ.

وأمّا محمّد محيي الدّين عبد الحميد[4] فقد ذكرَ أنَّ ما يؤيِّدُ ما ذهبَ إليه الكوفيونَ أمران:

- الأوّل أنّه يُروَى (ونصفه) بالواو، ونبَّه على أنّه إذا رُوِيتْ عبارةٌ بروايتين ووُضِعَتْ في إحداهما كلمةٌ مكانَ كلمةٍ في الرِّوايةِ الأخرى دلَّ ذلك على أنَّ الكلمتينِ بمعنى واحد.

(1) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 290/2 .

(2) فتح القريب المجيب 215/1.

(3) انظرِ الشاهد في الخصائص 462/2، والمحتسب 227/2، والحجّة للقرّاء السبعة 400/4، والإنصاف في مسائل الخلاف 395/2، والمساعد 459/2 .

(4) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف 392/2-393 .

– والثاني أنَّ فتاةَ الحيِّ قد تمنَّتْ هذا الحمامَ ونصفَه منضمّاً إلى حمامتِها، ولا يُتِمُّ الحمامُ مئةً إلا إذا انضمَّ الحمامُ إلى نصفِه إلى حمامتِها، بدليل قول النابغة في هذه القصة:

فحسَّبوه فألْفوه كما ذكرَتْ ستاً وستين لم تنقصْ ولم تزِدِ

ثمَّ اعترضَ على تخريج ابن الأنباريّ لهذا البيتِ على حذفِ المعطوفِ عليه وحرفِ العطف، والتقدير: (ليتما هذا الحمام لنا أو هو ونصفه) مع بقاء أو على معناها الأصليّ، ورأى أنَّه بعيدٌ كلَّ البعدِ لأنَّه لا مستندَ له من قواعدِ النّحاة، فإنّ الذي تعودوا أنْ يقولوه: إنَّ المحذوفَ هو الحرفُ العاطفُ والمعطوفُ به، كما في قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾ [البقرة/60] فالتقدير: فضربَ فانفجرَتْ، فالمحذوفُ الذي قدّروه هو فاءُ العطفِ والفعلُ الذي تعطفُه هذه الفاءُ على ما قبلَه، فأمَّا ما قدَّرَه في البيتِ فهو معطوفٌ على اسمٍ مذكورٍ بحرفٍ مذكورٍ وعاطفٍ آخرَ لاسمٍ مذكورٍ على المعطوفِ المحذوفِ، وهذا شيءٌ عجيبٌ أوقعَه فيه التعصُّبُ للبصريينَ.

وممّا سبقَ نرى أنَّ الدرّةَ لم يتعصّبْ لمذهبِ البصريينَ، فلا مانعَ من مجيءِ (أو) بمعنى الواو لمطلقِ الجمعِ إذا وُجدَ في الكلامِ قرينةٌ تدلُّ على ذلكَ، مستدلّاً بكثرةِ السّماعِ.

4– جواز استخدامِ حرفِ الجرّ بمعنى غيره:

– في الشاهد (119) من (فتح القريب المجيب):

فلا تتركَنِّي بالوَعيدِ كأنّني إلى الناسِ مَطليٌّ به القارُ أجرَبُ

رأى الدرّةُ[1] أنّ (إلى) إذا كانتْ بمعنى (في) تتعلّقُ مع المجرورِ بالصفة المشبّهة (أجرب) وذلك على التوسّعِ في شبه الجملة، والتقديرُ: (كأنّي أجربُ في الناسِ مطليٌّ به القارُ)، وأمّا إذا كانتْ على معناها الأصليّ فيتعلّقُ الجارُّ والمجرورُ بمحذوفِ حالٍ من ياء المتكلّم في (كأنّني)، والتقديرُ: (إنّني أشبهُ الجملَ المطليَّ إذا أُخِذْتُ مُضافاً إلى الناسِ)، وأشارَ أيضاً إلى أنّه نُقِل عن الأزهريّ أنّ الجارَّ والمجرورَ متعلّقانِ بـ (مطليّ) لتضمّنه معنى (مُبغَض).

المناقشة:

ذكرَ ابنُ عصفورٍ[1] اختلافَ الكوفيينَ والبصريينَ في وضعِ أحرفِ الجرِّ موضعَ غيرِها:

(1) انظر فتح القريب المجيب 253/1 .

فالكوفيّونَ يحملونَ على ما يعطيهِ الظَّاهرُ من وضعِ الحرفِ موضعَ غيرِه، والبصريّونَ يبقونَ الحرفَ على معناه إمّا بتأويلٍ يقبلُه اللّفظُ أو بأن يُضمّنوا العاملَ معنى عاملٍ آخرَ بمعناه، ويرونَ أنَّ التصرُّفَ في الأفعالِ بالتّضمينِ أَوْلى منَ التصرُّفِ بالحروفِ في جعلِ بعضِها في موضعِ بعضٍ لأنَّ الأصلَ في الحروفَ ألّا يُتصرَّفَ فيها.

وذهبَ ابنُ عصفورٍ[2] إلى أنَّ (مطليّ) في الشّاهد تضمَّن معنى (مبغَض) فتعدّى بحرفِ الجرّ (إلى) وقال: «ولو صحَّ مجيءُ (إلى) بمعنى (في) لجازَ زيدٌ إلى الكوفة»[3] أي: (في الكوفة).

ومن هذا يتبيّنُ أنَّ الدرّةَ لا يرى مانعاً من الأخذ بقولِ الكوفيينَ في مجيء (إلى) بمعنى (في) في الشّاهد، وعلى هذا فالجارُّ والمجرورُ عنده متعلّقانِ بالصّفة المشبّهة (أجرب).

5- جواز منعِ صرفِ ما ينصرفُ في الضّرورةِ الشّعريّةِ:

في الشّاهدِ (176) من (فتح ربّ البريّة) :

طَلَبَ الأَزَارِقَ بالكتائبِ إِذْ هوَتْ بشَبيبَ غائلةُ النفوسِ غَدُورُ

ذكرَ الدرّةُ[4] أنَّ الشّاهدَ في البيتِ منعُ صرفِ اسمِ العَلَمِ (شَبيبَ) للضّرورةِ الشّعريّةِ، إِذْ إنَّه مصروفٌ لأنّه لا يُوجَدُ فيه غيرُ علَّةِ العلميَّةِ، وأشارَ إلى أنَّ منعَه من الصّرفِ في الضّرورةِ جائزٌ على مذهبِ الكوفيينَ والأخفشِ والفارسيّ، واختارَه ابنُ مالكٍ، ووافقَهم ابنُ هشامٍ، وأمَّا جمهورُ البصريينَ فيمنعونَ ذلكَ، وأيّدَ الدرّةُ الكوفيينَ ومن وافقَهم لأنَّ الشّواهدَ على ذلكَ أكثرُ من أنْ

تُحصَى كقولِ حسَّانَ بنِ ثابتٍ:

نصَرُوا نبيَّهم وشدُّوا أزرَه بحُنينَ يومَ تَواكُلِ الأبطالِ

ونقلَ عن ثعلبٍ أنَّه يُجيزُ ذلكَ في الشّعرِ والنّثرِ، وعن بعضِهم أنّ هذا المنعَ مختصٌّ باسمِ العلَمِ خلافاً لمن يجيزُه فيما كانَ على صيغةِ منتهى الجموعِ، واختارَ الدرّةُ أن يكونَ هذا المنعُ في العلَمِ ومحصوراً بالضرورةِ الشعريّةِ.

(1) انظر ضرائر الشّعر لابن عصفور : 236 .
(2) انظر ضرائر الشّعر: 238.
(3) مغني اللّبيب: 117.
(4) انظر فتح ربّ البريّة

المناقشة:

لا خلافَ بينَ النحاةِ في جوازِ صرفِ الاسمِ الممنوعِ منَ الصّرفِ في الضّرورةِ الشّعريّةِ أو مراعاة التناسبِ في النثرِ لأنّه رَدٌّ إلى الأصلِ، ولكنّهم اختلفوا في منعِ صرفِ الاسمِ المصروفِ:

– مذهبُ الكوفيينَ[1]: يجوزُ صرفُه في الضّرورةِ الشّعريّةِ، ووافقَهم الأخفشُ وأبو عليٍّ الفارسيّ وأبو القاسم بنُ برهانَ، وارتضاه ابنُ الأنباريّ، وحجّتُهم السّماعُ والقياسُ: فالسّماعُ لكثرةِ الشّواهدِ المسموعةِ، والقياسُ لأنّه عندما جازَ صرفُ ما لاينصرفُ اتّفاقاً –وهو خلافُ القياسِ– جازَ العكسُ.

– مذهبُ البصريينَ[2]: لا يجوزُ صرفُه لا في الضّرورةِ ولا في غيرِها، لأنَّ الأصلَ في الأسماءِ الصّرفُ، وعدمُ الصّرفِ رَدٌّ إلى غيرِ الأصلِ، كما أنّه يؤدّي إلى اللّبسِ بين المصروفِ والممنوعِ.

وقالُ ابنُ مالكٍ مؤيّداً الكوفيينَ: «ومنعُ صرفِ المستحقِّ للصّرفِ مختلَفٌ فيه، فأجازَه الكوفيونَ والأخفشُ وأبو عليٍّ، وبقولهم أقولُ لكثرةِ استعمالِ العربِ ذلكَ»[3]. وأوردَ عدّةَ شواهدَ تؤيِّدُ كلامَه، ولم يذكرْ أنَّ هذا المنعَ الذي في الضَّرورةِ الشّعريّة مختصٌّ باسمِ العلمِ أو غيرِه، وإلى ذلكَ أشارَ بقولِه [4]:

ولاضطرارٍ أو تناسبٍ صُرِفْ ذو المنعِ والمصروفُ قد لا ينصرِفْ

ووافقَ الكوفيينَ أيضاً ابنُ عصفورٍ[5]، وذكرَ عدداً من الشّواهدِ لمنعِ اسمِ العلمِ من الصّرفِ لاتقبلُ التأويلَ وفقَ ما قالَ البصريّونَ في تأويلِ بعضِ الشّواهدِ.

وقِيلَ[6] إنَّ الحامضَ[7] قالَ لثعلبٍ عن قولِ الشّاعرِ:

أُؤمِّلُ أنْ أعيشَ وأنَّ يومي بأوّلَ أو بأهْونَ أو جُبارِ

(1) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف 493/2، وضرائر الشّعر لابن عصفور: 101، وشرح ابن يعيش 188/1، وأوضح المسالك 137/4، وشرح الألفية للشاطبي 697/5.

(2) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف 493/2 و 514، وأوضح المسالك 137/4 .

(3) شرح الكافية 1509/3.

(4) ألفية ابن مالك: 57.

(5) انظر ضرائر الشّعر: 104.

(6) انظر شرح الكافية لابن مالك 1511/3–1512، وأوضح المسالك 137/4، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 4084/8، وتوضيح المقاصد 1227/3، وشرح التصريح 353/2، والهمع 120/1.

(7) هو سليمان بن محمّد بن أحمد 305هـ، من نحاةِ الكوفةِ، واشتهر باللّغةِ أيضاً . انظر بغية الوعاة 601/1 .

أو التالي دُبَـارَ فـإنْ أَفُـتْـهُ فمُؤْنِسَ أو عَرَوبةَ أو شِيَارِ

إنَّه موضوعٌ، فسألَه عن سببِ حكمهِ عليهِ بالوضعِ، فقالَ لأنَّ (مؤنسا وجبار ودبار) تنصرفُ، وقد تركَ صرفَها الشّاعرُ، فقالَ له: هذا جائزٌ في الكلامِ، فكيفَ في الشّعرِ ؟ وهذا يعني أنَّ ثعلباً يُجيزُ منعَ المصروفِ في الضّرورةِ الشّعريّةِ وفي الاختيارِ والسّعةِ.

وفرَّقَ المتأخّرونَ[1] بين اسم العلمِ وغيرِه، فأجازوا المنعَ مع العلميّةِ لوجودِ أحدِ السببينِ، ومنعوا غيرَ العلمِ، ويُؤيّدُ كلامَهم أنَّه لم يُسمَعِ المنعُ إلّا في العَلَمِ.

فالدرّةُ إذاً على مذهبِ الكوفيينَ ومن تبعَهم في جوازِ هذا المنعِ وحصرِه بالضّرورةِ بشرطِ أن يكونَ الاسمُ علَماً لكثرتِه في السّماعِ.

6- جوازُ نداءِ اسمِ الإشارةِ مع حذفِ أداةِ النداء:

في الشّاهد (430) من (فتح ربّ البريّة) وهو الشّاهد (1094) من (فتح القريب المجيب):

إذا هملَتْ عَيْني لها قالَ صاحبِي: بمثـلِـكَ – هـذا – لـوعـةٌ وغَـرامُ

ذكرَ الدرّةُ[2] أنَّ الاستشهادَ بالبيتِ على مجيءِ اسمِ الإشارةِ (هذا) منادَى، حُذفَتْ منه أداةُ النّداءِ، وبيّنَ أنَّ الكوفيينَ يجيزونَ ذلكَ مستدلينَ بهذا الشّاهدِ وبقولِ الشّاعرِ[3]:

ذا ارعواءً، فليسَ بعدَ اشتعالِ الرّأْ سِ شَيباً إلى الصِّبا من سَبيلِ

والتقديرُ: (يا هذا ارعوِ ارعواءً)، وقولِ الشّاعرِ أيضاً[4]:

إنَّ الأُلَى وُصِفوا قومي لهم، فبهم هذا اعتصمْ تلقَ مَن عاداكَ مخذولا

والتقديرُ: (يا هذا اعتصمْ)، وأمَّا البصريونَ فيجعلونَ حذفَ أداةِ النداءِ شاذّاً، ونبّهَ أيضاً على أنَّ ابنَ هشامٍ[1] وافقَ البصريينَ، ثمَّ أشارَ الدرّةُ إلى أنَّ هذا الحذفَ وردَ بكثرةٍ في القرآنِ الكريمِ كقولِه تعالَى:

(1) انظر شرح ابن يعيش 191/1، وتوضيح المقاصد 1227/3، وشرح التصريح 353/2 .

(2) انظر فتح ربّ البريّة 282/2، وفتح القريب المجيب 402/3.

(3) انظر الشّاهد في شرح التسهيل 387/3، وشرح الكافية لابن مالك 1292/3، والتذييل والتكميل 231/13، وشرح ابن عقيل 257/3، والمساعد 485/2، والمقاصد النحويّة 1709/4.

(4) انظر الشّاهد في شرح التسهيل 386/3، وشرح الكافية لابن مالك 1292/3، والبحر المحيط 458/1، والتذييل والتكميل 231/13، والدرّ المصون 476/1، وتمهيد القواعد 3526/7.

﴿ثمَّ أنتم هؤلاءِ تقتلونَ أنفسَكم وتُخرِجُونَ فريقاً منكم من ديارهم تَظَاهرونَ عليهم بالإثمِ والعُدْوانِ﴾ [البقرة/85] و ﴿ها أنتم هؤلاءِ تُدْعونَ لتُنفقِوا في سبيلِ اللَّهِ﴾ [محمّد /38] وذكرَ أيضاً أنَّ البصريينَ يتأوّلونَ هذه الآياتِ فيجعلونَ الضميرَ (أنت – أنتم) مبتدأً، واسمَ الإشارةِ خبرَه، وجملةَ (تقتلون – تدعون) حالاً، ثمَّ قالَ الدرّةُ موافقاً الكوفيينَ: «ولعلّكَ تدركُ معي أنَّ قولَ الكوفيينَ أولَى بالاعتبارِ والاتّباعِ»[2].

المناقشة:

لم يذكرِ الدرّةُ موقفَ ابنِ مالكٍ[3] الذي نصَّ على قلّةِ حذفِ أداةِ النّداءِ مع اسمِ الإشارةِ، وقال في الألفيّةِ ما يُظهرُ تأييدَه للكوفيينَ[4]:

وذاكَ في اسمِ الجنسِ والمشارِ له قلَّ، ومنْ يمنعْه فانصرْ عاذلَه

ورأى المراديُّ[5] أنَّ حذفَ أداةِ النداءِ مع اسمِ الإشارةِ خاصٌّ بالشّعرِ، ولم يستدلَّ بالآياتِ التي ذكرَها الدرّةُ لقبولِها التأويلَ، وقد بيّنَ العكبريُّ ما يجوزُ في مثلِ قولِه تعالى: ﴿ثمَّ أنتم هؤلاءِ تقتلونَ﴾ فـ(أنتم) مبتدأ، وفي خبره ثلاثةُ أوجهٍ[6]:

– الأوّل جملة (تقتلون)، ويجوزُ في (هؤلاءِ) وجهانِ: أنْ تكونَ مفعولاً به لفعلٍ محذوفٍ تقديره(أعني) أو أن تكونَ منادًى خلافاً لسيبويهِ والبصريينَ.

– الثاني (هؤلاء) اسمٌ موصولٌ بمعنى (الذين) في محلِّ رفعِ خبرٍ، وجملةُ (تقتلون) صلةُ الموصول، وهذا الوجهُ على مذهبِ الكوفيينَ الذينَ يُجيزونَ أنْ يكونَ اسمُ الإشارةِ بمنزلةِ الاسمِ الموصولِ.

– الثالثُ (هؤلاءِ) خبرٌ على تقديرِ مضافٍ محذوفٍ، أيْ: (أنتم مثلُ هؤلاءِ)، وجملة (تقتلون) حالٌ يعملُ فيها معنى التشبيهِ.

---

(1) انظر مغني اللّبيب: 796.

(2) فتح ربّ البريّة 282/2 .

(3) انظر شرح التسهيل 386/3 .

(4) انظر ألفيّة ابن مالك: 49.

(5) توضيح المقاصد 1056/2.

(6) انظر التبيان في إعراب القرآن 86/1.

وزادَ الدرّةُ[1] وجهاً آخرَ وهو أن يكونَ (هؤلاءِ) مبتدأً، خبرُه جملةُ (تقتلون)، والجملةُ الاسميّةُ (هؤلاء تقتلون) خبرُ المبتدأِ (أنتم) .

ولم يذكرِ الدرّةُ علّةَ عدمِ جوازِ حذفِ حرفِ النداءِ مع اسمِ الإشارةِ عند البصريينَ، فالعلّةُ في ذلكَ عند سيبويهِ[2] أنَّ كلَّ ما يجوزُ أنْ يكونَ وصفاً لـ(أي) ونادَيْتَه فإنّه لا يجوزُ حذفُ حرفِ النداءِ منه لأنّه لا يُجمَعُ عليه حذفُ الموصوفِ وحذفُ حرفِ النّداءِ منه، فلهذا لا يُقالُ: (هذا هلمَّ) لأنّه يجوزُ أن يكونُ اسمُ الإشارةِ وصفاً لـ(أي) فيُقالُ: (يا أيُّهذا). ورأى المازنيُّ[3] أنَّ (هذا) اسمٌ نشيرُ به إلى غيرِ المخاطبِ، وعند ندائِه تذهبُ منه تلكَ الإشارةُ ويُعوَّضُ عنها التنبيهُ بحرفِ النداءِ، فلايجوزُ حذفُ العوضِ والمعوَّضِ عنه. وذكرَ ابنُ الناظمِ [4] أنَّ اسمَ الإشارةِ يشبهُ اسمَ الجنسِ من حيثُ المعنى، وأداةُ النداءِ مع اسمِ الجنسِ كالعوضِ من أداةِ التعريفِ فمن حقِّها أنْ تُذكَرَ معه، فلا يُجمَعُ في الحذفِ بينَ العِوضِ والمعوَّضِ عنه. ورأى الرضيُّ[5] أنّ اسمَ الإشارةِ موضوعٌ في الأصلِ لما يُشارُ إليه، وهناك تنافرٌ ظاهرٌ بينِ كونِ الاسمِ مشاراً إليه وكونِه منادى، فلمَّا أُخرِجَ في النداءِ عن هذا الأصلِ وجُعِلَ مخاطباً احتيجَ إلى علامةٍ ظاهرةٍ تدلُّ على تغييرِه وجعلِه مخاطباً، وهي أداةُ النداء. وأمّا علّةُ جوازِ حذفِ أداةِ النداءِ عند الكوفيينَ[6] فهي اعتبارُ اسمِ الإشارةِ معرفةً قبلَ ندائِه.

فالدرّةُ إذاً اختارَ مذهبَ الكوفيينَ لكثرةِ السّماعِ في المنظومِ والمنثور، وهذا الاختيارُ موافقٌ لما قالَه محمّد محيي الدّين: «ونحنُ نختارُ لكَ في هذهِ المسألةِ مذهبَ الكوفيينَ لتعدُّدِ الشّواهدِ، ولأنَّ منها ما هو واردٌ في النثرِ الذي ليسَ محلَّ ضرورةٍ، وقد اختارَه ابنُ مالكٍ من قبلُ»[7].

(1) انظر تفسير القرآن وإعرابه وبيانه للدرّة 237/1.
(2) انظر الكتاب 230/2، شرح ابن يعيش 362/1، والتذييل والتكميل 231/13.
(3) انظر شرح ابن يعيش 363/1.
(4) انظر شرح ابن الناظم: 403، وشرح التصريح 208/2.
(5) انظر شرح الرضي على الكافية 426/1.
(6) انظر شرح الرضي على الكافية 426/1.
(7) حاشية أوضح المسالك 14/4 .

ثالثاً- المبدأ الذي اعتمد عليه الدرّةُ في الترجيح:

يرى قباوةُ أنّه يجبُ على المعربِ أنْ يميلَ إلى مذهبِ البصريينَ، معلّلاً ذلكَ بقولِه: «لمّا كان المذهبُ البصريُّ أقربَ إلى الدّقةِ والبيانِ، وهو الجاري على الألسُنِ والأقلامِ والأفهامِ في كثيرٍ من تاريخِ النحوِ حتّى الآنَ، فقدَ وجبَ التزامُ حدودِه في الإجراءاتِ ما أمكنَ، ومتابعةُ توجّهاتِه فيما عرضْنا ليكونَ العملُ قريباً من ميادينِ المعارفِ والأساليبِ المستخدمةِ بينَ الناسِ. وقد يخرُجُ عليه أحياناً، كما في موضوعِ نزعِ الخافضِ لأنّهُ قولُ الكوفيينَ، وهو الأقربُ إلى منطقِ العربيّة»[1].

فقباوةُ يميلُ إلى مذهبِ البصريينَ في أرائِهم وعللِهم ومصطلحاتِهم لوضوحِها ودقّتِها وبيانِها وشهرتِها عند المعربينَ، ولكنّه لا يدعو إلى الالتزامِ بقولِ البصريينَ في كلّ شيءٍ، وهذا المبدأ الذي جرَى عليه الدرّةُ في الإعرابِ، فالدرّةُ لايختارُ الرأيَ الذي فيه تكلُّفٌ أو ضعفٌ من جهةِ الصّناعةِ النحويّةِ أو المعنى، فقد كثُرتْ في إعرابِه العباراتُ التي تدلُّ على ذلك مثل: (الصحيح من مذاهب النحويينَ)[2] و (فيه ضعفٌ)[3] و(الأوّلُ أسهلُ وأيسرُ)[4] و (أقلُّ تعسُّفاً)[5] و(لا داعي لهذا التكلُّف)[6] و(هذا الوجه ضعيفٌ)[7] و(هو أتمُّ معنى)[8] و(المعنى يأباه)[9] ...

ولا يختارُ الدرّةُ قولَ البصريينَ أيضاً إذا كثرَ السّماعُ في المنظومِ والمنثورِ بخلافِ قولِهم كما مرَّ معنا. وأمَّا إذا تساوى المذهبانِ في القوّةِ والوضوحِ وعدمِ التكلُّفِ فإنَّ الدرّةَ يعرِضُ المذهبينِ دونَ أن يُرجّحَ أحدهما، ومن أمثلة ذلكَ ما ذكره في (عمل الاسمِ المشتقِّ دونِ اعتمادٍ):

ففي الشّاهدِ (215) من (فتح ربّ البريّة) :

(1) انظر مجلّة البحوث والدّراسات القرآنية/العدد التاسع : (المنهجيّة في إعراب القرآن الكريم) ص 132 .

(2) انظر فتح ربّ البريّة 13/1.

(3) انظر فتح القريب المجيب 117/1و 245. وفتح ربّ البريّة 21/1- 50- 89.

(4) انظر فتح القريب المجيب 168/1.

(5) انظر فتح القريب المجيب 346/1.

(6) انظر فتح ربّ البريّة195/1-396.

(7) انظر فتح القريب المجيب 223/2. وفتح ربّ البريّة 503/1.

(8) انظر فتح القريب المجيب 305/1 – 332.

(9) انظر فتح ربّ البريّة 30/1-359.

خَبيرٌ بنو لِهْبٍ، فلا تكُ مُلغِياً مقالةَ لِهْبيٍّ إذا الطَّيرُ مرَّتِ

بيّنَ الدرّةُ[1] أنَّ (خبيرٌ) مبتدأٌ، و(بنو) فاعلٌ للاسمِ المشتقِّ أغنَى عن ذكرِ الخبرِ، وجازَ الابتداءُ بالنَّكرةِ لأنَّها عاملةٌ، ثمَّ أشارَ إلى أنَّ هذا الإعرابَ جارٍ على مذهبِ الكوفيينَ والأخفشِ وابنِ مالكٍ[2] الذينَ لا يشترطونَ اعتمادَ الاسمِ المشتقِّ العاملِ على نفيٍ أو استفهامٍ، وأمَّا البصريونَ وابنُ هشامٍ فلا يجيزونَ ذلكَ، ويعربونَ (خبيرٌ) خبراً مقدّماً، ويعربونَ (بنو) مبتدأً مؤخّراً، وصحَّ الإخبارُ عن الجمعِ بالمفردِ لأنَّ (خبير) على وزنِ المصدرِ مثل (صَهيل) ، والمصدرُ يُخبَرُ به عن المفردِ والمثنّى والجمع، فكذلك ما يوازيهِ، ثمَّ ذكرَ ما يشبهُ البيتَ في الاستشهادِ للكوفيينَ، وهو قولُ زهير بنِ مسعودٍ الضبّي:

فخيرٌ نحنُ عندَ النَّاسِ منكم إذا الدَّاعي المُثوِّبُ قالَ: يا لا

فالكوفيّون يعربونَ (خيرٌ) مبتدأً، و يعربونَ (نحن) فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبرِ، وأمَّا البصريّون فيعربون (خيرٌ) خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ تقديره: (نحن خيرٌ)، و(نحنُ) توكيدٌ لفظيٌّ لما في (خير) من ضمير المبتدأ، ثمَّ نبَّهَ على أنَّ في هذا الشّاهدِ على قولِ الكوفيينَ شذوذاً في إعمالِ اسمِ التفضيلِ في غيرِ مسألةِ الكُحل.

المناقشة:

في إعمالِ الاسمِ المشتقِّ الواقعِ مبتدأً ثلاثةُ أقوالٍ:

– الأوّلُ وجوبُ الاعتمادِ على نفيٍ أو استفهامٍ، وهذا شرطُ جمهورِ البصريّينَ[3] باستثناءِ الأخفشِ، ووافقهم ابنُ هشامٍ[4].

– الثاني جوازُ عدمِ الاعتمادِ دونَ قُبحٍ، وهو مذهبُ الأخفشِ[5] والكوفيينَ[1] .

(1) انظر فتح ربّ البريّة 415 – 416 .

(2) انظر شرح التسهيل 273/1 .

(3) انظر التذييل والتكميل 272/3، وتخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد: 181.

(4) انظر أوضح المسالك 188/1 .

(5) انظر شرح التسهيل 273/1، والتذييل والتكميل 272/3، وشرح قطر الندى : 272، وأوضح المسالك 191/1، والمقاصد النحويّة 489/1 .

– الثالثُ جوازُ عدمِ الاعتمادِ مع قبحٍ، وهو ما فسَّرَ به ابنُ مالكٍ[2] كلامَ سيبويهِ «وزعمَ الخليلُ رحمَه اللَّهُ أنَّه يُستقبَحُ أنْ تقولَ: (قائمٌ زيدٌ) وذلكَ إذا لم تجعلْ (قائماً) مقدَّماً مبنيّاً على المبتدأِ، كما تُؤخِّرُ وتُقدِّمُ فتقولُ: (ضربَ زيداً عمرٌو) »[3]. فتفسيرُ ابنِ مالكٍ أنَّ سيبويهِ لم يمنعْ إعمالَ الاسمِ المشتقِّ إذا كانَ مبتدأً ولم يعتمدْ على نفي أو استفهامٍ، وإنَّما ضعَّفه، ومن قالَ غيرَ ذلكَ فقد قوَّلَه مالم يقلْ، وأمَّا السّيرافيُّ[4] فقد فسّرَ كلامَ سيبويهِ بالمنعِ، فجعلَ كلامَ سيبويهِ (قائمٌ زيدٌ) في عدمِ اعتمادهِ على نفيٍ أو استفهامٍ قبيحاً من جهةِ اللَّفظِ لا من جهةِ المعنَى، لأنَّ المبتدأَ يبقى دونَ خبرٍ، ولا يجوزُ أن يكونَ الفاعلُ قد سدَّ مسدَّ الخبرَ لأنَّ هذا القولَ يحتاجُ إلى برهانٍ، فاسمُ الفاعلِ يرفعُ فاعلاً وينصبُ مفعولاً إذا اعتمدَ على شيءٍ يكونُ خبراً له أو صفةً أو حالاً أو صلةً مثل: (كان زيدٌ قائماً أبوه) و (هذا زيدٌ ضارباً أبوه أخاك)، وذهبَ ابنُ خروفٍ[5] أيضاً إلى أنَّ سيبويهِ إذا أطلقَ لفظَ القبحِ فإنّما يريدُ به المنعَ.

ولم يُجزِ ابنُ مالكٍ[6] أن يُعربَ (خيرٌ) خبراً مقدّماً و(نحن) مبتدأً مؤخّراً لأنّه يُفصَلُ بمبتدأٍ بين (أفعلِ) التفضيلِ و(من)، وهذا لا يجوزُ لأنّهما كالمضافِ والمضافِ إليه.

وذكرَ ابنُ هشامٍ[7] أنّه قد يُؤوَّلُ على جعلِ (خيرٌ) خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ تقديرُه (نحنُ)، وتكونُ (نحن) المذكورةٌ توكيداً للضميرِ المستتر في (خيرٌ) الذي يعودُ على (نحن) المحذوفة.

وممَّا سبق يتبيّنُ أنَّ الدرّةَ لم يرجّحْ رأياً من هذهِ الآراءِ، وإنّما نقلَ مذهبَ البصريينَ والكوفيينَ والأخفشَ دونَ ترجيحٍ.

---

(1) انظر شرح التسهيل 274/1، والتذييل والتكميل 275/3، وتخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد : 182 ، وأوضح المسالك 191/1، وشرح التصريح 194/1 .

(2) انظر شرح الكافية لابن مالك 74/1 ، وشرح التسهيل 273/1 .

(3) الكتاب 127/2 .

(4) انظر شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ 458/2 .

(5) انظر شرح الألفية للشاطبيّ 605/1 .

(6) انظر شرح التسهيل 274/1 .

(7) انظر تخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد : 185 .

نتائج البحث:

لم يكنِ الدرّةُ في إعرابِه للشّواهدِ الشّعريّةِ متعصّباً للبصريينَ أو الكوفيينَ وإنّما كانَ يميلُ إلى الرأيِ الذي ينسجمُ فيه الإعرابُ مع المعنى دونَ تكلّفٍ أو ضعفٍ أو حاجةٍ إلى التقديرِ والتأويلِ ولاسيّما إذا كانَ هذا الرأيُ تؤيّدُه كثرةُ الشّواهدِ المسموعةِ في المنظومِ والمنثورِ، وإذا تساوى المذهبانِ في القوّةِ فإنَّ الدرّةَ يعرضُ لهما دونَ ترجيحٍ.

وما قدّمه الدرّةُ في إعرابِه يدلُّ على تطوّرِ التفكيرِ النحويّ تطوّراً ارتقى إلى مرحلةِ النَّظرِ الدقيقِ في آراءِ النّحاةِ الأوائلِ من البصريينَ والكوفيينَ واختيارِ الرأيِ الأنسبِ الذي لا تكلُّفَ فيه دون التعصُّبِ لمذهبٍ أو الانحيازِ لأحدٍ من النّحاةِ.

المصادر والمراجع:

– الأخفش، سعيد بن مسعدة215هـ، ط1411/1هـ=1990م، **معاني القرآن**، تحقيق هدى محمود قراعة، منشورات مكتبة الخانجي/القاهرة.

– الأزهريّ905هـ،خالد بن عبد الله، ط1421/1هـ=2000م، **شرح التصريح(التصريح بمضمون التوضيح في النحو)** تحقيق محمد باسل عيون السّود، منشورات دار الكتب العلميّة/بيروت.

– الأنباريّ، عبد الرحمن بن محمّد577هـ، ط1/دون تاريخ، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، منشورات دار الفكر.

– ابن الأنباري، محمّد بن القاسم 327هـ، ط1960/1م، **الأضداد في كلام العرب**، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، منشورات دائرة المطبوعات والنشر/الكويت.

– البخاري، محمّد بن إسماعيل 256هـ، ط1422/1هـ، **صحيح البخاري**، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، منشورات دار طوق النجاة.

– البغداديّ1093هـ، عبد القادر بن عمر، ط1407/2هـ = 1988م، **شرح أبيات المغني**، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقّاق، دار المأمون للتراث/دمشق.

– البغداديّ1093هـ، عبد القادر بن عمر، ط1418/4هـ=1997م، **خزانة الأدب**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي/القاهرة.

– ابن جنّي 392هـ عثمان، ط1990/4م، **الخصائص**، تحقيق محمّد علي النجار، منشورات الهيئة المصريّة العامّة للكتاب/القاهرة.

– ابن جنّي 392هـ عثمان، ط1413/2هـ=1993م، **سرّ صناعة الإعراب**، تحقيق حسن هنداوي، منشورات دار القلم/دمشق.

– حسن، عباس 1398هـ، ط3/دون تاريخ، **النحو الوافي**، منشورات دار المعارف/مصر.

– أبو حيّان الأندلسي745هـ، محمّد بن يوسف، ط1 دون تاريخ، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم/دمشق.

– أبو حيّان الأندلسي745هـ، محمّد بن يوسف، ط1/1418هـ=1998م، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق رجب عثمان محمّد ومراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي/القاهرة.

– الخفّاف، محمّد بن أحمد بن عبد اللّه، نهاية القرن السابع، ط/1412هـ = 1991م، **المنتخَب الأكمل على كتاب الجُمَل**، رسالة دكتوراه إعداد أحمد بويا، جامعة أم القرى/ السّعوديّة.

– الخوارزمي، القاسم بن الحسين 617هـ، ط1/1990م، **شرح المفصّل (التخمير)**، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، منشورات دار الغرب الإسلاميّ/بيروت.

– الدرّة 1428هـ، محمّد علي طه، ط1/1430هـ=2009م، **تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه**، منشورات دار ابن كثير/بيروت.

– الدرّة 1428هـ، محمّد علي طه، ط1/ 2021م ، **فتح ربّ البريّة إعراب شواهد جامع الدروس العربيّة**، دار تحقيق الكتاب/لبنان.

– الدرّة 1428هـ، محمّد علي طه، ط1/ 2021م ، **فتح القريب المجيب إعراب شواهد مغني اللّبيب**، دار تحقيق الكتاب/لبنان.

– الدرّة 1428هـ، محمّد علي طه، ط1/ 2021م ، **فتح الكبير المتعال إعراب المعلّقات العشر الطّوال**، دار تحقيق الكتاب/لبنان.

– الدّسوقيّ1230هـ، محمّد بن عرفة، ط1/1301هـ، **حاشية الدُسُوقي على مغني اللّبيب**، تحقيق إبراهيم عبد الغفار الدسوقي، دار الطباعة العامرة/القاهرة.

– الدّماميني828هـ، محمّد بن أبي بكر، ط1/1428هـ=2007م، **شرح الدّماميني على المغني**، تحقيق أحمد عزو عناية، مؤسّسة التاريخ العربيّ/بيروت.

– الرّضي686هـ، محمد بن الحسن الإستراباذي، ط2/1966م، **شرح الرضي على الكافية**، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريُونس/بنغازي.

– سيبويه 180هـ، عمرو بن عثمان بن قَنبر، ط3/1408هـ=1988م، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، منشورات مكتبة الخانجي/القاهرة.

– السّيرافي368هـ، الحسنُ بنُ عبد اللّه بن المرزبان، ط1/2008م=1429هـ، **شرح الكتاب**، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيّد علي، منشورات دار الكتب العلميّة/بيروت.

– السيوطي 911هـ، جلال الدين عبد الرحمن، ط/1413هـ=1992، **همع الهوامع** 911هـ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرَم، منشورات مؤسّسة الرّسالة/بيروت.

– الصبّان 1206هـ، محمّد بن عليّ، دون تاريخ، **حاشية الصبّان**، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، منشورات المكتبة التوفيقيّة.

– ابن عصفور الإشبيليّ 669هـ،عليّ بنُ مؤمن، ط1/1400هـ=1980م، **شرح جمل الزجّاجي**، تحقيق صاحب أبو جناح، منشورات جامعة الموصل/مؤسّسة دار الكتب.

– ابن عصفور الإشبيليّ 669هـ،عليّ بنُ مؤمن، ط1/1980، **ضرائر الشّعر**، تحقيق السيد إبراهيم محمّد، منشورات دار الأندلس.

– ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن769هـ، ط1/1402هـ=1982م، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق محمّد كامل بركات، منشورات دار الفكر/دمشق.

– ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن769هـ، ط1/1400هـ=1980م، شرح ابن عقيل على الألفية، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، منشورات دار التراث/القاهرة.

– العكبري، عبد الله بن الحسين 616هـ، ط1/1416هـ=1995م، **اللُّباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق عبد الإله النبهان، منشورات دار الفكر/دمشق.

– العكبري، عبد الله بن الحسين 616هـ، ط1/1406هـ=1986م، **التبيين عن مذاهب النحويين**، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، منشورات دار الغرب الإسلامي.

– الفارسي377هـ، الحسن بن أحمد، ط1/1410هـ=1990م، **التعليقة على كتاب سيبويه** تحقيق عوض بن حمد القوزي، جامعة الملك سعود/الرياض.

– **ابن مالك672هـ**، جمال الدين محمد بن عبد اللّه، ط1/1402هـ=1982م، **شرح الكافية الشّافية**، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، منشورات دار المأمون للتراث/مكة.

– ابن مالك672هـ، جمال الدين محمد بن عبد اللّه، ط1/1405هـ، **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، تحقيق طه محسن، منشورات مكتبة ابن تيميّة.

– ابن مالك672هـ، جمال الدين محمد بن عبد اللّه، ط1/1410هـ=1990م، **شرح التسهيل**، تحقيق عبد الرحمن السيّد ومحمّد بدوي المختون، منشورات دار هجر.

– المبرّد 285هـ، محمّد بنُ يزيد، ط/1415هـ=1994م، **المقتضب**، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، منشورات وزارة الأوقاف/القاهرة.

– المراديّ 749هـ، الحسنُ بنُ قاسم، ط1/1413هـ=1992م، **الجنى الدّاني في حروف المعاني**، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمّد نديم فاضل، منشورات دار الكتب العلميّة/بيروت.

– ناصف، حفني، وزملاؤه، ط3/1436هـ=2015م، **قواعد اللّغة العربيّة** شرح وتعليق الشيخ محمّد علي طه الدرّة، دار مناهل العرفان/دمشق.

– ناظر الجيش778هـ، محمّد بن يوسف بن أحمد، ط1/1428هـ، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، تحقيق محمّد علي فاخر وآخرون، منشورات دار السلام/القاهرة.

– ابن الناظم، محمّد بن جمال الدين 686هـ، ط1/1420هـ=2000م، **شرح ابن النظم على ألفية ابن مالك**، تحقيق باسل عيون السود، منشورات دار الكتب العلمية.

– ابن هشام761هـ، جمال الدّين الأنصاريّ، ط1/دون تاريخ، **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية/بيروت.

– ابن هشام761هـ، جمال الدّين الأنصاريّ، ط4/1442هـ=2020م، **مغني اللّبيب**، تحقيق فخر الدّين قباوة، منشورات دار اللُّباب/إسطنبول.

– ابن ولّاد، أحمد بن محمّد 332هـ، ط/1900م، **المقصور والممدود**، تحقيق بولس برونله، مطبعة ليدن.

– ابن يعيش642هـ، يعيشُ بنُ عليّ بنُ يعيش، ط1/1422هـ=2001م، **شرح المفصّل**، تحقيق إميل بديع يعقوب، منشورات دار الكتب العلميّة/بيروت.